الأمم المتحدة
مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
الأراضي الفلسطينية المحتلة

مراقب الشؤون الإنسانية

أيلول/سبتمبر 2011

السلطات الإسرائيلية هدمت ستة آبار للمياه في ثلاثة قرى تقع في المنطقة (ب) من الضفة الغربية

نظرة عامة

تبرز أحداث شهر أيلول/سبتمبر عدة عوامل تسهم في زيادة سوء ظروف الحياة والظروف المعيشية للكثير من الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وشهد شهر أيلول/سبتمبر تصعيدا خطيرا في وتيرة عنف المستوطنين الإسرائيليين، مما أدى إلى مقتل فلسطيني وإصابة 68 آخرين، وتهجير عائلة مكونة من 12 شخصاً، وإحراق أو قطع ما يزيد عن 2,500 شجرة أو تخريبها بطريقة أو أخرى. وسلطت التطورات الأخرى المتصلة بنشاطات المستوطنين في أيلول/سبتمبر الضوء على قضية انعدام القانون المستمرة منذ زمن التي تشكّل أساساً لظاهرة عنف المستوطنين. وتتضمن هذه التطورات إغلاق ملف تحقيق في هجوم خطير شنه مستوطنون تمّ تسجيله بالفيديو في عام 2008 دون تقديم لائحة اتهام ضد أي مستوطن، بالإضافة إلى إعلان السلطات الإسرائيلية رسميا عن نيتها «منح صفة القانونية» لمستوطنة كبيرة في منطقة رام

محتويات التقرير

تصاعد وتيرة عنف المستوطنين: 2

السلطات الإسرائيلية تهدم بنى تحتية مخصصة للمياه... 5

أزمة التمويل التي تعاني منها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) 5

معيقات قطاع التعليم في منطقة القدس..... 6

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | www.ochaopt.org | ochaopt@un.org

اللّه (عوفرا)، أنشئت بدون تراخيص ومعظمها يقع على أراضي فلسطينية مملوكة ملكية خاصة.

وفي شمال الضفة الغربية أدى هدم السلطات الإسرائيلية لستة آبار للمياه إلى تقويض الظروف المعيشية لمئات العائلات الفلسطينية في ثلاثة قرى وقد هدمت هذه الآبار بحجة أنها بنيت بدون الحصول على رخصة من لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة. وكانت هذه الآبار تُستخدم لري ما يقرب من 3,000 دونم من الأراضي الزراعية. وللتغلب على نقص المياه بدأ بعض المزارعين باستخدام طريقة تجميع مياه الأمطار ومياه المجاري غير المعالجة للري مما يشكل خطراً بيئياً. ومما يثير القلق أيضا أنّ هذه الآبار تقع في المنطقة (ب) التي تُسيطر فيها السلطة الفلسطينية على التخطيط وتقسيم الأراضي وفق ما ينص عليه الاتفاق المرحلي المبرم عام 1995.

إن العجز في التمويل الذي تعاني منه وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وهي وكالة تدعم ما يزيد عن ثلثي سكان غزة، كان له أثر حاسم على الأوضاع الإنسانية الصعبة أصلا في جزء من الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد دفع العجز المالي الذي يقدر بحوالي 36 مليون دولار أمريكي وكالة الأونروا إلى تقليص أو وقف عدد من برامجها المتصلة بخلق فرص العمل، والمساعدات الغذائية، والتعليم والاستشارة. وإلى جانب الآثار المباشرة في غزة، نظراً لأنّ الأونروا تُشغل ما يقدر بحوالي 9 بالمائة من القوى العاملة في غزة فمن المتوقع أنّ يؤثر تقليص الوظائف سلبيا على معدلات البطالة في الأشهر القادمة، مما يزيد من خطر تفاقم الأوضاع الإنسانية.

وبصفتها القوة المحتلة، يقع على عاتق حكومة إسرائيل المسؤولية المطلقة عن حماية ورفاه السكان الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. إنّ الالتزام بهذه المسؤولية يتطلب عملا جديا من أجل فرض القانون على المستوطنين الإسرائيليين الذي يقيمون بصورة غير قانونية في الضفة الغربية وفق القانون الدولي. يجب أنّ يتمّ وقف الأفعال أحادية الجانب التي تستهدف ممتلكات ومصادر كسب الرزق للمدنيين المحميين كهدم آبار المياه.

تصاعد وتيرة عنف المستوطنين:

الأحداث التي وقعت خلال شهر أيلول/سبتمبر تبرز غياب حكم القانون

شهد شهر أيلول/سبتمبر تصعيدا حادا في عنف المستوطنين انعكس في كلّ من عدد الحوادث وأثرها المتزايد. فخلال هذا الشهر، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما مجمله 37 حادثاً متصلا بمستوطنين أدت إما إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم. وباستثناء شهر آذار/مارس 2011،[1] يعتبر هذا العدد أعلى عدد مسجل لهجمات المستوطنين التي تسببت بإصابات أو أضرار في الممتلكات في شهر واحد منذ كانون الثاني/يناير 2006، عندما بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في توثيق منهجي للأحداث المتصلة بالمستوطنين. بالإضافة إلى ذلك، يندرج التصعيد الذي

هجمات المستوطنين التي أدت إلى إصابات في صفوف الفلسطينيين أو أضرار بممتلكاتهم: كانون الثاني/يناير – أيلول/سبتمبر.

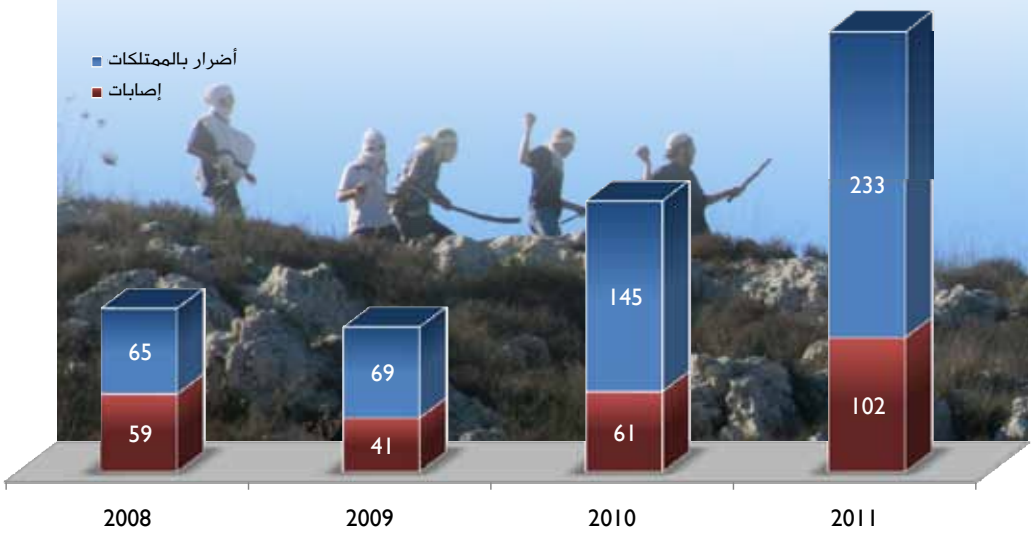

شهده شهر أيلول/سبتمبر الماضي اتجاها تصاعديا في عنف المستوطنين: فمنذ بداية عام 2011 تمّ تسجيل ما مجمله 335 حادث، وهو عدد يمثل ارتفاعا يبلغ 63 و 205 بالمائة مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2010 و 2009على التعاقب.

وقد تمّ تنفيذ العديد من هجمات هذا الشهر في إطار ما يُسمى بإستراتيجية «بطاقة الثمن»، فيما يتصل بهدم عدة مبان في بؤرتين استيطانيتين غير مرخصتين (ميجرون ورامات ميجرون) في محافظة رام اللّه على يد السلطات الإسرائيلية.[2] بالإضافة إلى أن تقديم الفلسطينيين طلبا للحصول على عضوية في الأمم المتحدة كان السبب وراء عدد من الهجمات.

وإجمالا هذا الشهر، قتل فلسطيني واحد وأصيب 68 آخرون إما على يد المستوطنين الإسرائيليين أو الجيش الإسرائيلي في سياق أحداث متصلة بالمستوطنين الإسرائيليين، إضافة إلى تخريب ما يزيد عن 2,500 شجرة وغيرها من الحوادث. وفي السياق ذاته، قتل مستوطن إسرائيلي وابنه البالغ من العمر 18 شهرا خلال هذا الشهر في حادث تصادم سيارة بعد أن رشق فلسطينيون الحجارة باتجاه السائق، إضافة إلى إصابة ثلاثة مستوطنين على يد الفلسطينيين في حوادث آخر. وخلال هذا الشهر أيضاً، قُتلت طفلة فلسطينية تبلغ من العمر 8 أعوام من سكان مدينة الخليل جراء دهسها بسيارة يستقلها مستوطن إسرائيلي أثناء قطعها لشارع رقم 60.

تعتبر قضية تهجير المجتمعات الضعيفة نتيجة لعنف المستوطنين قضية تثير قلقا بالغا. في إحدى الحوادث التي وقعت هذا الشهر (9 أيلول/سبتمبر)، أشعل المستوطنون النار في خيمة سكنية في المجمّع البدوي سوسيا في محافظة الخليل مما أدى إلى إصابة فلسطيني

دراسة حالة – قرية قصرى

يبلغ عدد سكان قرية قصرى 4,700 شخص تقريبا وتقع في جنوب شرق محافظة نابلس. فقدت القرية منذ بداية الثمانينات ما يزيد عن 170 دونم من الأراضي التي استخدمت لبناء مستوطنة مجداليم المجاورة. يعاني سكان القرية من هجمات منتظمة ينفذها المستوطنون الإسرائيليون، أكثرهم من البؤرتين الاستيطانيتين المجاورتين (إيش كوديش و كيدا)، التي ارتفعت من حيث كميتها وحدتها خلال الأشهر الأخيرة. وقد أدت هذه الأحداث إلى تقويض الأمن الشخصي للأفراد والظروف المعيشية للسكان بصورة خطيرة.

في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير و أيلول/سبتمبر 2011، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما مجموعه 16 حادثا أدت إلى وقوع إصابات وأضرار بالممتلكات نفذها المستوطنون الإسرائيليون في القرية. وفي سياق هذه الحوادث قتل فلسطيني واحد وأصيب 50 آخرون (من بينهم سبعة أطفال). وقد نجمت معظم الإصابات عن تدخل قوات الجيش الإسرائيلي خلال اشتباكات اندلعت في أعقاب هجمات المستوطنين، وتتضمن الخسائر البشرية مقتل مزارع يبلغ من العمر 37 عاماً وأب لسبعة أطفال قتل في 23 أيلول/سبتمبر خلال اشتباك مماثل. وفيما يتعلق بالممتلكات تشير الأحداث التي تمّ تسجيلها خلال عام 2011 إلى تخريب ما يقرب من 1,300 شجرة وإشعال النار في سيارتين، وقتل أربعة رؤوس من الماشية وإلحاق أضرار بمسجد.

فتح اللّه أبو رضا، مزارع تعرض لأضرار خلال هجوم نفذه مستوطنون في 6 تشرين الأول/أكتوبر أخبر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ما يلي:

«أنا أعتبر الأشجار الـ80 هذه مثل أولادي. زرعتها أنا وزوجتي قبل 15 عاما وربيناها مع أولادنا. كانت زوجتي وابنتي يحملن الماء على رؤوسهن ويمشين مسافة 300 متر من أجل ري هذه الأشجار، بينما أنا وأولادي الذكور قضينا ما يقرب من ثلاثة سنوات نجمع الحجارة من الأرض لبناء هذه الجدران الحجرية الصغيرة حولها من أجل حماية الأرض. لقد حاولنا دائما أن ندافع عن أرضنا وأشجارنا ولكنهم هذه المرة جاؤوا خلال الليل. تقيد القوات الإسرائيلية حرية حركتنا في القرية من أجل حماية المستوطنين أثناء تدميرهم لأراضينا. هذه هي المرة الخامسة التي يحدث فيها ذلك، قبل 20 يوم أطلق علي المستوطنون النار فأصابوا رجلي بأعيرة حية وضربوا ولدي.»

فتح اللّه أبو رضا، مزارع تعرضت 80 من أشجار زيتونه لأضرار على يد المستوطنين الإسرائيليين

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا)، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

واحد وتهجير عائلة مكونة من 12 فرداً. وفي وقت سابق خلال هذا العام (تموز/يوليو) تمّ تهجير مجمّع سكني برمته (البقعة) بالقوة بسبب هجمات المستوطنين المتكررة.

وتأتي موجة عنف المستوطنين التي وقعت في الأشهر الأخيرة في ضوء قضية انعدام القانون المستمرة منذ زمن وإفلات المستوطنين من العقوبة عن أفعالهم. وينعكس ذلك في الإخفاق في منع الهجمات بالرغم من أنّ معظم الأحداث التي وقعت خلال شهر أيلول/سبتمبر حدثت في مناطق يستهدفها المستوطنون بصورة منتظمة في أوقات يتوقع فيها حدوث مثل أعمال العنف هذه (خلال عمليات هدم البؤر الاستيطانية، وفي الفترة التي تقدم فيها الفلسطينيون بطلب للحصول على عضوية في الأمم المتحدة)، كما أنّ التدابير التي اتخذها الجيش الإسرائيلي على الأرض لم تكن كافية و/أو غير فعالة لمنع أو تقليص نطاق هذه الهجمات.

وهنالك عامل آخر يساهم في ذلك ألا وهو الإخفاق في محاسبة مرتكبي أفعال العنف هذه وغيرها من انتهاكات القانون. وخلال هذا الشهر، رفض المدعي العام الإسرائيلي استئنافا تقدمت به جمعية بتسيلم الإسرائيلية لحقوق الإنسان ضد إغلاق ملف تحقيق شرطة في هجوم خطير شنه مستوطنون في عام 2008، بذريعة أن «الفاعل مجهول الهوية». وقد وقع هذا الهجوم الذي تمّ تسجيله بالفيديو في المجمّع الرعوي سوسيا، وهو المجمّع الذي تمّت مهاجمته هذا الشهر (أنظر أعلاه). وتفيد منظمة بتسيلم التي حصلت على ملف التحقيق أنّ الشرطة أخفقت في أساسيات التحقيق التي ربما كانت ستؤدي إلى التعرف على مرتكبي هذا الهجوم الملثمين، كتوجيه الأسئلة لمالك المزرعة التي خرج منها المنفذون كما يُزعم ومقارنة العصي التي تمّ تركها في مكان الحادث بتلك التي تمّ العثور عليها في المزرعة، والتعرف على المرتكبين من خلال استخدام لقطات الفيديو.

أما العامل الثالث فيتمثل في محاولة «إضفاء الشرعية» على أفعال غير قانونية بشكل سافر. في 15 أيلول/سبتمبر أبلغ المدعي العام الإسرائيلي محكمة العدل العليا عن نيته إعداد «خارطة حدودية» لمستوطنة عوفرا (البالغ عدد سكانها 3,300) في محافظة رام الله. ونظرا لأنّ الغالبية العظمى من المستوطنة بنيت على أراض يملكها الفلسطينيون ملكية خاصة، ومسجلة رسميا في دائرة تسجيل الأراضي باسم سكان قرى عين يبرود وسلواد المجاورتين، لم يتمّ إصدار أي مخطط هيكلي للمستوطنة. وبالتالي لم تحصل أي من منازل المستوطنة على تصريح للبناء[3] . وتهدف الخطة المعلن عنها مؤخرا بوضوح إلى البدء بعملية «إضفاء صفة القانونية» على المستوطنة (وفق القانون الإسرائيلي) والاستيلاء على الأراضي التي يمتلكها الفلسطينيون ملكية خاصّة.

دراسة حالة حول هدم الآبار في النصارية

النصارية هي مجمع ريفي يقع في المنطقة (ب) في محافظة نابلس يعتمد سكانه بصورة كبيرة على الزراعة. في 8 أيلول/سبتمبر 2011 هدمت السلطات الإسرائيلية ثلاثة من آبار القرية باستخدام جرافة. وصادر الجيش مضخات ومحركات ومصافي و 4,000 لتر من البنزين (7 شيكل جديد لكل لتر) وألقوا بأدوات المالكين في الآبار. إضافة إلى أنهم لم يسلموا أمرا بالهدم لأي من الموجودين في الموقع. و نتيجة الهدم تضررت الظروف المعيشية لـ350 عائلة فلسطينية.

إفادة نجاحي زاد (54) مزارع:

«زرعت البندورة والبصل والخيار والبطيخ والباذنجان والفلفل وغيرها الكثير. تأكل أغنامنا الأوراق بعد الحصاد. والآن ليس لدينا مياه ولا يمكننا أن نزرع وماشيتنا تشرب مياه المجاري من القناة المفتوحة.

عندما حدث ذلك، كنت واقفا هناك دون فعل شيء. شعرت بالغضب الشديد، ولكن لم يكن أمامي أي شيء أفعله. استغرقت العملية ثلاث إلى أربع ساعات وحدث كلّ ذلك أمامي عيني. لم يُسمح لأحد بدخول المنطقة. كنت أفكر في جميع المزارعين الآخرين الذين يعتمدون على هذه المياه، ثم سقطت على الأرض وأخذني الناس للطبيب.

نحن مستعدون للعيش مع الإسرائيليين ومقاسمتهم في مياهنا. أنا والمالكين الآخرين للآبار قررنا أن نعيد بناء بئر واحد فقط، كي نتقاسم في التكاليف. ولكن هذا يعني أن إنتاجنا سيقل، ونعلم أن الإسرائيليين سيهدمون بئرنا ثانية، ولكنني كنت مزارعا طوال حياتي. أبي وجدي فلحوا هذه الأرض. نحن الآن نتعايش مع هذا الأمر ولن نرحل»

قدمت هذه الإفادة لبرنامج المرافقة المسكوني في فلسطين وإسرائيل، فريق يانون

السلطات الإسرائيلية تهدم بنى تحتية مخصصة للمياه

مئات العائلات الفلسطينية تتضرر في شمال الضفة الغربية

في شهر أيلول/سبتمبر نفذت الإدارة المدنية الإسرائيلية عملية هدم ستة آبار ارتوازية مياه في قرية الناصرية، وبيت حسان والبقيعة في شمال الضفة الغربية وكانت الآبار الثلاثة التي هدمت قد استهدفت للمرة الثانية في أقل من فترة ثلاثة أشهر. وقد نفذت عمليات الهدم بالرغم من عدم استلام أصحاب الآبار الفلسطينيين أية أوامر هدم أو إشعارات مسبقة قبيل عملية الهدم.

وقد كان كلّ واحد من هذه الآبار الستة يُستخدم لري ما يقرب من 500 دونم من الأراضي الزراعية، وتضرر نتيجة لهدمها ما يزيد عن 400 عائلة فلسطينية. ومما يثير القلق أنّ بعض المزارعين بعد عملية الهدم بدؤوا بتحويل مياه المجاري باستخدام قنوات تجميع مياه الأمطار كآلية تكيّف، ويستخدمون مياه المجاري غير المعالجة لري محاصيل الخضار.

تنفيذ إسرائيل لعمليات الهدم ضد البنية التحتية في الضفة الغربية أصبح عبئا إضافيا. ومنذ بداية 2009 وحتى يومنا هذا تم هدم 48 خزان لتجميع مياه الأمطار و38 بئر نصف هذه العمليات تمت منذ بداية هذا العام (24 خزان لتجميع مياه الأمطار و19 بئرا في عام 2011 فقط) مما يعود بالضرر على ما يزيد عن 14,000 نسمة أكثر من نصفهم من الأطفال.[4] هدم هذه الخزانات بتلك المناطق يعني فقدان آلية التكيف الأساسية خاصة في ظل ندرة المياه.

وقد كانت هذه الآبار التي هدمت خلال هذا الشهر قد حفرت دون الحصول على تصريح من لجنة المياه الإسرائيلية الفلسطينية المشتركة، كما هو متفق عليه وفق الاتفاق المرحلي المبرم عام 1995. بالرغم من ذلك، تفيد سلطة المياه الفلسطينية بأنها وافقت على إغلاق الآبار ولكن بشرط تأمين مصدر مياه بديل للمجتمعات المتضررة، وهو ما لم يحدث.

إضافة إلى ذلك، خلافا لعمليات الهدم السابقة التي استهدفت البنية التحتية المتصلة بالمياه، فإنّ عملية الهدم التي نفذت هذا الشهر وقعت في المنطقة (ب) في الضفة الغربية. وخلافا للمنطقة (ج)، تُسيطر السلطة الفلسطينية في المنطقة (ب) على التخطيط وتقسيم الأراضي. وبالتالي ما زال من غير الواضح تحت أي سلطة نفذت الإدارة المدنية الإسرائيلية عمليات الهدم هذه.

وتقع عمليات الهدم هذه على في سياق تاريخ طويل من التمييز في تخصيص مصادر المياه في الضفة الغربية بين الفلسطينيين والمستوطنين الإسرائيليين. وفي حين أنّ المستوطنات الإسرائيلية تحصل على ما معدله 280 لتر للفرد يوميا، يُخصص للسكان الفلسطينيين ما معدله 60 لتر للفرد يوميا أي أقل بكثير من الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية والبالغة 100 لتر.

أزمة التمويل التي تعاني منها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)

تضرر ما يزيد عن ثلثي سكان غزة بصورة خطيرة

تواجه عمليات وكالة الأونروا في غزة عجزا حادا في التمويل يبلغ 36 مليون دولار أمريكي كان قد أجبر الوكالة على تقليص أو وقف نطاق من برامجها في مجالات خلق فرص العمل، والمساعدات الغذائية، والتعليم والاستشارة. وإذا لم تحصل الوكالة على مزيد من التمويل خلال الأسابيع القادمة فسيرتفع عدد المستفيدين المتضررين بصورة حادة بداية عام 2012.

يوجد لدى وكالة الأونروا حاليا ما يزيد عن 167,000 طلبا معلقا لبرنامج خلق فرص العمل لأشخاص يسعون للحصول على مساعدات مؤقتة في العمل. في أعقاب الانخفاض الأولي الذي بلغ 30 بالمائة في عدد عقود العمل (من 10,000 إلى 6,500) في حزيران/يونيو 2011، توقفت عقود العمل الجديدة بالكامل في 1 أيلول/سبتمبر. مع العلم أنّ المشغلين المتعاونين مع برنامج خلق فرص العمل يتشاركون في نسبة كبيرة من موظفي الوكالة، ومنهم نصف موظفي المراكز الطبية، و 1,500 مدرس وما يزيد عن 2,000 من عمال النظافة، لقد أثرت التقليصات الأخيرة على قدرة تقديم الوكالة للخدمات. ونظراً لأنّ الأونروا تُشغل ما يقدر بحوالي 9 بالمائة من مجمل القوى العاملة في غزة فمن المتوقع أنّ ينعكس التطور الأخير في معدلات البطالة الإجمالية خلال النصف الثاني من عام 2011، بعد أن أظهرت انخفاضا ملحوظا (من 37.4 إلى 25.5 بالمائة) في النصف الأول من العام.

تزود وكالة الأونروا 240,000 شخص يعيشون في فقر مدقع ويعيشون على أقل من 1.60 دولار أمريكي يوميا بثلاثة أرباع استهلاكهم اليومي من السعرات الحرارية وما يزيد عن 400,000 يعيشون على أقل من 4 دولارات أمريكية في اليوم بما معدله 40 بالمائة من استهلاكهم اليومي من السعرات الحرارية. كما أنّ هنالك 200,000 طفل تزودهم الوكالة بمساعدات غذائية مكملة في إطار برنامج الغذاء الذي يوزع على المدارس. وإذا ما لم يتمّ سد هذه الفجوات فسيتم تعليق البرامج في كانون الثاني/أيار 2012. وسيضطر خفض المساعدات الغذائية العائلات المحتاجة أصلا إلى البحث عن بديل لسد العجز في ميزانية الأسرة في الوقت الذي ارتفعت فيه أسعار الغذاء بصورة حادة مما يفاقم انعدام الأمن الغذائي وقدرة هذه الأسر على التكيف.

ارتفع الاعتماد على المساعدات الإنسانية في غزة نتيجة الانهيار الاقتصادي الذي نجم عن الحصار الإسرائيلي المفروض منذ عام 2007. وبالرغم من تخفيف الحصار في حزيران/يونيو 2010 إلى جانب ازدياد نشاط الأنفاق أدت إلى بعض الانتعاش الاقتصادي، إلا أنّ القيود المتواصلة المفروضة على التصدير والاستيراد، بالإضافة إلى القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك ما تزال تقوض الظروف المعيشية للسكان وتدفع بجزء كبير من السكان إلى الاعتماد على المساعدات الإنسانية.

معيقات قطاع التعليم في منطقة القدس

مع بداية العام الدراسي 2012-2011 هنالك قلق مستمر من أنّ الأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية لا يحصلون على موارد كافية لتلبية احتياجاتهم التعليمية. وما تزال السلطات الإسرائيلية مسؤولة مسؤولية مباشرة عن قطاع التعليم في القدس الشرقية. وما يزال النقص الشائع في الغرف الصفية، وظروف المدارس التي لا تفي بالمعايير مصدر القلق الأكبر.[5] لا يستطيع جهاز التعليم البلدي استيعاب جميع أطفال المدارس في القدس الشرقية ويتمّ رفض قبول آلاف من الطلاب الفلسطينيين. أما أولئك الذين يحصلون على مقعد دراسية فيعانون من نظام الفترتين الصباحية والمسائية، كما تضطر المدارس عادة إلى عقد الحصص في بيوت مستأجرة لا تفي بالمعايير التعليمية والصحية الأساسية[6]. وحاليا تواجه ستة مدارس في القدس الشرقية أوامر هدم معلقة ضد بعض مبانيها.

> كل يومين تقريبا، يقفز الفلسطينيون الذين يعيشون في الجانب الآخر من الجدار الذي يطوق ملعب المدرسة، من أجل الوصول إلى القدس. وتتبعهم في الحال تقريبا، القوات الإسرائيلية بدون سابق إنذار تتبعها عادة الكلاب المدربة حيث يدخلون المدرسة ويبدؤون بالبحث في الملاعب والصفوف والمراحيض.
>
> كريمة الخطيب، حضانة كومبوني، أبو ديس، القدس الشرقية

بالرغم من ذلك، عادة ما تواجه محاولات الأهالي لمعالجة نقص الموارد التي تخصصها بلدية القدس للطلاب الفلسطينيين بالعديد من المعيقات البيروقراطية وغيرها من المعيقات بصورة منهجية التي تمنعهم من سد الفجوة في الاحتياجات التعليمية.

فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر اتخذت السلطات الإسرائيلية سلسلة من التدابير التي تستهدف رياض الأطفال في القدس الشرقية مما أدى إلى تضرر 130 طفلا فلسطينيا. وقد منعت السلطات الإسرائيلية روضة أطفال في القدس الشرقية تقع في حي الثوري من فتح أبوابها في بداية العام الدراسي بسبب مزاعم أنها تابعة لحركة حماس. وتواجه روضة أخرى تقع على طول الجدار في بلدة أبو ديس مداهمات متواصلة تنفذها القوات الإسرائيلية بحثا عن فلسطينيين يحاولون القفز عن الجدار الإسرائيلي. وتواجه روضة أطفال أخرى أقامها السكان البدو في عناتا الواقعة في محافظة القدس في المنطقة (ج) خطر الهدم بعد تسلمها أمرا بالهدم من الإدارة المدنية الإسرائيلية.

وفق القانون الدولي يحق لجميع الأطفال الحصول على تعليم في بيئة تعليمية آمنة وملائمة. بوصفها القوة المحتلة يتوجب على إسرائيل حماية البنى التحتية المدنية، ومن بينها المدارس، وتسهيل العمل الملائم لجميع المؤسسات المكرسة لرعاية وتعليم الأطفال. يتعارض هدم المدارس وإغلاقها ومداهمتها مع هذا الالتزام.

دراسة حالة: حضانة كومبوني

تقع هذه الروضة في بلدة أبو ديس في القدس الشرقية، وتأسست عام 1966. يُشكل الجدار الخارجي لملعب الروضة جزءا من الجدار الإسرائيلي ذاته. وتشترك المدرسة في حدودها مباشرة مع منشأة عسكرية إسرائيلية تتضمن حاجزا وبرج مراقبة. حتى نهاية العام الدراسي 2009-2008 كان الحاجز مجرد بوابة جدار تفتحها القوات الإسرائيلية من أجل السماح للأطفال بالعبور إلى الحضانة. بالرغم من ذلك، بعد تحويل البوابة إلى حاجز في منتصف عام 2009 تمّ حظر الوصول إليها كليا، باستثناء الحالات الطبية الطارئة والجنازات، وحاليا يضطر الأطفال الذين كانوا يقطعون مسافة قصيرة للغاية للوصول إلى مدرستهم، إلى دخول القدس الشرقية مشيا على الأقدام عبر حاجز الزيتون وركوب حافلتين لقطع المسافة التي تستغرق ساعة.

إفادة المعلمة كريمة الخطيب:

«أعيش في العيزرية، واصطحب معي ستة أطفال من القرية عبر حاجز الزيتون للوصول إلى هنا. تأخذنا حافلة من العيزرية إلى الحاجز، ونعبره مشيا على الأقدام ومن ثم نستقل حافلة أخرى من الحاجز إلى المدرسة. يكون الحاجز خلال الصباح مزدحما بالبالغين الذين يحاولون الوصول إلى أعمالهم، وبالتالي كثيرا ما يكون هنالك تدافع وازدحام، حيث يعاني الأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين ثلاث إلى أربع سنوات عادة من الدفع في هذا الازدحام.

قبل عامين كانت الرحلة إلى المدرسة أسهل وأقصر، وكان العديد من أولياء الأمور يوصلون أطفالهم إلى البوابة المجاورة للمدرسة، وكان هنالك حمولة حافلة يبلغ عددها 56 طفلا يأتون من العيزرية. في العام الماضي انخفض العدد إلى 11 طفلا، ومنذ بداية هذا العام الدراسي (5 أيلول/سبتمبر) أصبح العدد ستة أطفال يأتون من الجانب الآخر من الجدار. تستغرق الرحلة عادة ما يقرب من ساعة واحدة في الصباح، وأصبح السفر إلى المدرسة مكلفا للغاية – قبل إغلاق الحاجز المجاور كانت تكاليف السفر إلى المدرسة تبلغ 1,400 شيكل جديد تقريبا للطفل كل عام من العيزرية إلى المدرسة، ولكن الآن أصبحت التكاليف أكثر من 4,000 شيكل سنويا. كما أنّ الجنود الذين يتمركزون على الحاجز يكونون في بعض الأحيان وقحين ومهينين، وفي بعض الأحيان يجعلون من الصعب علينا العبور. فعلى سبيل المثال، في إحدى المرات خلال العام الماضي طلبوا مني أن أحضر لهم شهادات ميلاد الأطفال الـ 11 الذين كنت أصطحبهم! حاولت أن أشرح لهم أنّ من الصعب علي أن أحصل على هذه الشهادات لأنني لست أم هؤلاء الأطفال – أنا مدرستهم. لم يستمعوا لي لوقت طويل، ولكنهم بعد طول انتظار سمحوا لنا بالعبور.

كنا نأمل هذا العام أن يسمح لنا الإسرائيليون باستخدام الحاجز المجاور من جديد، ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن.

رغم ذلك، الوصول إلى المدرسة ليست مشكلتنا الوحيدة. كل يومين تقريبا، نظرا لأنّ ارتفاع الجدار الذي يحيط بملعب المدرسة أيضا، أقل من ارتفاعه في مناطق أخرى، يقفز الفلسطينيون فوق الجدار ويدخلون عبر فتحة في السياج. يوجد مجس إلكتروني في الجدار، وبالتالي يأتي الجنود الإسرائيليون في الحال تقريبا، بدون سابق إنذار تتبعها عادة الكلاب المدربة ويدخلون المدرسة ويبدؤون بالبحث في الملاعب والصفوف والمراحيض. ومؤخرا خلال الأسبوع الماضي فوجئت بجندي إسرائيلي طويل القامة وكلب بوليسي يفتشون في ملعب المدرسة. تسمرت مكاني. كان ذلك مخيفا. لا أستطيع أن أخبرك بعدد المرات التي دخل فيها الجنود الإسرائيليون إلى المدرسة خلال الشهر الماضي، ولكن ذلك يحدث من مرتين إلى ثلاث مرات في الأسبوع تقريبا.

الهوامش

1. سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية خلال شهر آذار/مارس 2011, 78 حادثا متصلا بمستوطنين معظمها وقع في أعقاب مقتل خمسة أفراد من عائلة واحدة في مستوطنة إيتمار.

2. تتضمن إستراتيجية "بطاقة الثمن" في الغالب استهداف الفلسطينيين وممتلكاتهم بهدف ثني السلطات الإسرائيلية عن فرض القانون على المستوطنين، وخصوصا هدم المباني و/أو إخلاء البؤر الاستيطانية.

3. بيتسيلم، مستزطنة عوفرا – بؤرة استيطانية غير مرخّصة، كانون الأول/ديسمبر 2008.

4. مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية,أوتش, تموز/يوليو 2011.

5. مركز المعلومات والأبحاث التابع للكنيست، نظام التعليم في القدس الشرقية، الغرف الصفيّة والمناهج، أيار/مايو 2000، استشهد بتقرير جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، عير عميم، الصفوف الراسبة.ص6 : أكثر من ربع كافة الغرف الصفيّة غير مطابق للمعايير القياسية (188 من 647) هي غرفة صفية معرفة على أنها في وضع «غير ملائم»، نحو خمس الغرف الصفيّة (157) تم تعريفها على أنها في وضع مقبول، و155 فقط من الغرف الصفيّة حددت على أنها «في وضع ملائم»، وهناك 147 من الغرف الصفيّة غير المطابقة للمعايير القياسية، تعمل في غرف مقصود منها أن تكون غرف تسوية أو ملحقة لأغراض أخرى. مصدر سابق.

6. مصدر سابق

7. أنظر ورقة وقائع أصدرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية, ترحيل البدو: خطر التهجير في محيط القدس, تشرين الأول/أكتوبر 2011.

الوكالات المشاركة في إعداد هذا التقرير

صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) (UNICEF)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM) ، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (يونيسكو) (UNESCO) ، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) (FAO) ، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (اوتشا) (OCHA) ، مكتب الأمم المتحدة للمفوضية السامية لحقوق الإنسان (OHCHR)، صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA)، وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) (UNRWA) ، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط (UNSCO), برنامج الغذاء العالمي (WFP)، ، منظمة الصحة العالمية (WHO) ، الحق ، بديل،منظمة إنقاذ الطفل (المملكة المتحدة)، المؤسسة العالمية للدفاع عن الأطفال- قسم فلسطين (PS-DCI) ، أوكسفام، مجموعة الثماني الكبار، المجموعة الهيدرولوجية في فلسطين، الحملة من أجل حق الدخول، وأعضاء من الآلية الدولية المؤقتة، ACAD،ACPP، ACF-E،AAA ،

لمزيد من المعلومات: عمر أبو الحاج abulhaj@un.org +972 (0)2 5829962

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2011_10_19_english.pdf

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.